بيان

وفد جمهورية العراق

إلى اللجنة الثالثة للدورة (٦٨) للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (٦٥)

المعنون: تعزيز حقوق الطفل

نيويورك تشرين الأول ٢٠١٣
سيدي الرئيس

أن بناء المجتمع بدأ سليماً يقضي الاهتمام المناسب بالإناث والرجل، وواقعهم ومتطلبات تعميمهم. وجدت المرأة والطفل في مقدمة الفئات الاجتماعية التي يقومون على بنائها وتمثيلها بناء المجتمع بأسره. إذ يشكل الأطفال في كثير من البلدان على المعدلات بين الفئات العمرية من أجمالي عدد السكان، فذن رعاية المجتمع إن لهلا الأطفال أساسي مهم لبناء المجتمع بشكل متوافق بعيداً عن الممارسات والاضطرابات الاجتماعية، كما يفرض ذلك ضرورة تبني الظروف الاجتماعية المناسبة، وتعزيزها بتلبية احتياجات الاجتماعي سليماً لتوحيد طاقاتهم نحو غايات اجتماعية صالحة، لهذا تم حضور طفل من الحقوق الاجتماعية التي تتم بهذه الفئة الخاصة من السكان كونهم المستقبل الرائد بالاحترام للمجتمع وضمان استمراره.

سيدي الرئيس

لايخفي على أحد حجم التركة الثقافية التي ولدت حكومة بلادي نتيجة السياسات الدكتورالاوية التي تبناها النظام السابق التي ذكرت بشكل كبير على الأطفال وعلى ضمان تمتعهم بالحقوق الأساسية وفق المعايير الدولية. إذ أدت تلك السياسات إلى اتساع المجال في المعرفة والمهارات والمهرة الكبير في مجالات الصحة والتعليمية للأطفال على وجه الخصوص. إضافة إلى تعرض الأطفال إلى العديد من الأمراض منها سوء التغذية التي استمرت لفترات طويلة. ويبعدنها من وارد الأمر سوء زيادة حالات الفقر والامتياز والاحة على الحصة الغذائية.

بعد عام 2003 شرعت الحكومة العراقية بالعمل على المحافظة على هذه الفئة المهمة ووضعها في سلم أولوياتها عبر تبني العديد من التشريعات والإجراءات التي من شأنها تحسين واقع الطفل العراقي، ومن بين التحسينات التي واجهت الحكومة العراقية في هذا الاتجاه الامتناع عن الأطفال الذين طال المدن الذين الارياء بما فيهم الأطفال، إضافة إلى عوالم أخرى كالتعليم وغذاء العناية الصحية ودعم الرعاية، أولئك الكبير في عزو عدد من الأطفال عن الأسر من الأشخاص بالمدارس بسبب مراحلها. إلا أن تلك الالتزامات لم تكن ارادة حكومة جمهورية العراق من تحقيق العديد من الإنجازات التي استمرت بشكل كبير في تحسين واقع حقوق الأطفال والعمل على تنفيذ الالتزامات الدولية الواجبة في الاتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحة، ويمكن لنا إدراج الإيجابيات التي جاءت ثمرة الإجراءات الحكومية سواء اثنت هذه الإجراءات تشريعية أو تنفيذية بالخطوات الآتية:

1- التصديق على البروتوكولين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل منذ عام 2008.
2- تقديم تقرير العراقي الوطني إلى اللجنة التعقدية إلى لجنة حقوق الطفل.
3- إنشاء هيئة رعاية الطفلة وعقودها لاجتماعات دورية ومتابعتها لتنفيذ العراق لالتزاماته الدولية.

4- بصد التوقيع على اتفاقية عهد حقوق الطفل في الإسلام والذي أعد في المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء الفترة من 28-29/6/2005.

5- الاهتمام بالاطفال من أبناء الأقليةات وتعليمهم بلغتهم الأصلية.

6- زيادة القدرات الشرائية للأسرة العراقية الامر الذي انعكس إيجابياً على تمتع الأطفال بحقوقهم.

7- منع تجريد الأطفال سواء في القوات النظامية او غيرها وفقاً للقوانين العراقية والسعي لتجريم ذلك الفعل.

8- اعتماد قانون خاص بمكافحة الإتجار بالبشر ويشمل حال النساء والأطفال.

9- زيادة البرامج التربوية لتعريف بأتفاقية حقوق الطفل.

10- زيادة ساعات ال;bث التليفزيوني الخاص ببرامج الأطفال.

11- زيادة المطابعات الخاصة بالاطفال.

12- تعديل لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب ومجالس المحافظات.

13- في 9/ كانون الأول 2012 أطلقت حكومة العراق استراتيجية جديدة للتربية والتعليم بهدف تحسين الوصول للتعليم النوعي لـ(33) مليون مواطنًا عراقيًا. تتضمن الأهداف التربوية لهذه الاستراتيجية رفع معدل الالتحاق على مستوى الروضة والتعليمي من 77% إلى 82% بحلول عام 2012، ومعدلات الالتحاق في المستوى الابتدائي من 92% إلى 98% مع نهاية العام 2015.

14- الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة لـ2009-2013 فيما يخص الطفل تعتمد على عدة نقاط اهمها:

- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بنسبة 50% عن معدلاتها عام 1990.

- القضاء على الكراز الولادي.

- السيطرة على الأمراض الانتقالية التي تؤثر على صحة الأطفال.
السيطرة على التهاب الكبد الفيروسي في عام 2013 بنسبة 100%.

- تقليل امراض سوء التغذية للطفال تحت سن الخامسة.
- توسيع نطاق برامج التأهيل النفسي والجسدي للمعوقين بحلول عام 2013 بنسبة 50%.

وفي الختام فأن الحكومة العراقية تجدد التزامها بالعمل على الاحتفاظ بكافة الالتزامات الدولية والمواثيق الخاصة برعاية الطفل رغم التحديات التي تواجهها في هذا الإطار، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن العراق قد التقرير الخاص بالبروتوكول الاختياري الخاص باشراك الأطفال في النزاعات المسلحة تنفيذاً لاحكام الفقرة (1) من المادة (80) من البروتوكول كما قدم تقريره الوطني المتعلق بالبروتوكول الثاني الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البناء والمواد الإباحية.

وفي هذا السياق نتقدم بالشكر والعزاف لجميع الدول التي دعمت العراق ونناشد المجتمع الدولي بتقديم مزيد من الدعم في هذا الإطار.

شكرًا سيدي الرئيس